

دور التنوع الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر

دراسة قياسية للفترة 2001-2023

The Role of Economic Diversification in Achieving Economic Development in Algeria: An Econometric Study for the Period 2001-2023

عباس جميلة¹. جامعة الجزائر (3)، الجزائر، Mastereco12@gmail.com

تاريخ القبول: 2025/12/15

تاريخ الاستلام: 2025/11/23

مستخلص: تهدف هذه الدراسة الى قياس أثر التنوع الاقتصادي على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001-2023. وقد تم الاعتماد على المنهج القياسي ممثلا بنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) لدراسة العلاقة بين القطاع الزراعي والقطاع السياحي على التنمية الاقتصادية في الجزائر. وتوصلت نتائج الدراسة الى وجود اثر معنوي للقطاع الزراعي على التنمية الاقتصادية في الاجل القصير و عدم وجود اثر معنوي للعلاقة في الاجل الطويل وبالنسبة للقطاع السياحي عدم وجود اثر معنوي لعلاقته بالتنمية الاقتصادية على المدى القصير والطويل في الجزائر خلال فترة الدراسة وذلك راجع نتيجة النمو الريعي للاقتصاد الجزائري. وتوصي الدراسة على الاستفادة من مداخل النفط في دعم القاعدة الإنتاجية وتوجيه الاهتمام الى قطاعات السياحة والزراعة من أجل الوصول إلى قاعدة إنتاجية قوية والعمل على تشجيع الفكر المقاوлатي لدى الشباب ودعم الصناعات الناشئة والتي تساهم بدرجة كبيرة في تطوير الأفكار واستقطاب الكفاءات. الكلمات المفتاحية: تنوع الصادرات، قطاع الزراعي، القطاع السياحي، التنمية الاقتصادية.

Abstract: This study aims to measure the impact of economic diversification on economic development in Algeria during the period 2001-2023. The econometric approach, represented by the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model, was adopted to study the relationship between the agricultural sector and the tourism sector on economic development in Algeria. The study concluded that the agricultural sector has a significant impact on economic development in the short term, but no significant impact in the long term. As for the swimming sector, there is no significant impact on its relationship to economic development in the short and long term in Algeria during the study period, due to the rentier growth of the Algerian economy.

The study recommends utilizing oil revenues to support the production base and directing attention to the tourism and agriculture sectors in order to achieve a strong production base, and working to encourage entrepreneurial

¹ المؤلف المراسل: عباس جميلة

thinking among young people and support emerging industries that contribute significantly to developing ideas and attracting talent.

Keywords: Export diversification, agricultural sector, tourism sector, economic development

مقدمة:

يكتسي موضوع التنوع الاقتصادي مكانة هامة في الاقتصاديات الريعية، فقد شكّل قطاع المحروقات في الجزائر 14٪ من الناتج المحلي الإجمالي، و83٪ من الصادرات، و47٪ من إيرادات الميزانية خلال الفترة ما بين 2019 و2023. مما يهدد مستويات التنمية الاقتصادية في ظل الصدمات البترولية على مستوى السوق الدولية، وهو يشكل تهديدا للأمن القومي في ظل تقلب أسعار المحروقات، وهو ما أثبتته الأزمات النفطية التي مست العالم وأثرت بشكل كبير على الاقتصاد الجزائري. وللخروج من هذه الوضعية، وجب على الدولة الجزائرية السعي نحو تشجيع التنوع الاقتصادي وخلق مصادر دخل جديدة، لأن التنوع الاقتصادي يعتبر من بين العوامل الأساسية في تحقيق التنمية الاقتصادية.

إذ يعتبر التنوع الاقتصادي حجر الزاوية وهدفا استراتيجيا في المخططات التنموية الاقتصادية بالجزائر، يهدف الخروج من معضلة الاعتماد الكلي على قطاع المحروقات والتخلص من تبعية عدم الاستقرار الاقتصادي المصاحب لتغيرات أسعار النفط. وذلك من خلال السعي لتطوير القطاعات غير النفطية وخلق مصادر دخل جديدة عن طريق تعزيز التنوع الاقتصادي الذي بات واقعا ملموسا في السنوات الأخيرة معتبرا أن المسيرة الاقتصادية للبلاد دخلت فصلا جديدا بفضل القفزة المحققة في الصادرات خارج المحروقات وتحسن مناخ الأعمال.

إشكالية الدراسة:

ماهو أثر التنوع الاقتصادي على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001-2023.

للإجابة على الإشكالية المطروحة سيتم التطرق إلى:

- إعطاء مفاهيم حول التنوع الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

- دراسة واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2023.

- تحليل احصائيات الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر 2021-2023.

- تحليل احصائيات القيمة المضافة لقطاع الزراعة وقطاع الصناعة خارج المحروقات على الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة 2021-2023.

- تحليل احصائيات مساهمة القطاع السياحي على الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة 2021-2024.

- تحليل العلاقة بين التنوع الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001-2023.

أهمية الدراسة:

- محاولة إعطاء نظرة حول واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر و سعي الدولة الجزائرية للهوض باقتصادها عن طريق تنوع اقتصادها وإيجاد السبل والطرق لخروج الجزائر من الاقتصاد الريعي واحياء القطاعات الأخرى كالزراعة الصناعة السياحة.

فرضيات الدراسة:

-توجد علاقة قوية التنوع الاقتصادي التنمية الاقتصادية.

-توجد علاقة قوية بين القطاع الزراعي والتنمية الاقتصادية

- توجد علاقة قوية بين القطاع السياحي والتنمية الاقتصادية

الدراسات السابقة:

1- دراسة لياس شوبار ، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية ، المجلد:11العدد:02/ديسمبر-2024 ص277- 299 ، بعنوان: " فعالية التنوع الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية :دراسة تحليلية "،

حاولت هذه الدراسة التطرق الى المفاهيم النظرية المرتبطة ببعض جوانب التنوع الاقتصادي الذي يعتبر اكثر من ملحة لبلدان المغرب العربي عموما وللبلدان المصدرة للمحروقات منها خصوصا مثل الجزائر، تناولت الدراسة أهمية التنوع الاقتصادي سيما للبلدان التي تعتمد في صادراتها على مورد واحد، كما تطرقت الى الية قياس التنوع الاقتصادي سيما للبلدان التي تعتمد في صادراتها على مورد واحد، كما تطرقت الى الية قياس التنوع الاقتصادي من خلال مجموعة متنوعة من المؤشرات الإحصائية وختمت الدراسة بمقارنة مسار التنوع الاقتصادي في مجموعة البلدان المنتجة للنفط ومجموعة البلدان الغير منتجة، وخلصت الدراسة الى ان التنوع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط كان ابطا بكثير من البلدان الغير منتجة.

2- دراسة خدجية عباسية مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، بسكرة، الجزائر، 2012، بعنوان: "دور

التنوع الاقتصادي في ربحية المؤسسات الصناعية الجزائرية"، حيث هدفت الدراسة الى تحديد أهمية استراتيجية التنوع من خلال علاقتها بربحية المؤسسة الصناعية، كما سعت الى ابراز السلوك الاستراتيجي للمؤسسات الصناعية في أسواق تنقص فيها المعلومات وتتميز بالمنافسة غري التامة من خلال استراتيجية التنوع وتأثير ذلك على أدائها من خلال مؤشر الربحية، وقد بينت النتائج أن التنوع الاقتصادي يساهم في خفض تكاليف المؤسسة، الا أنه محاط بمخاطر قد تؤدي الى العكس، كما تما

التوصل الى أن استراتيجية التنوع من أهم الاستراتيجيات النمو شيوعا وتسعى من خلال المؤسسة الى تحقيق الأرباح والتوسع في حصتها في السوق.

المبحث الأول: الإطار النظري لمفهوم التنوع الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

المطلب الاول: مفهوم التنوع الاقتصادي

التنوع الاقتصادي هو عملية تحويل الاقتصاد من مصدر دخل واحد إلى مصادر متعددة من مجموعة متنامية من القطاعات والأسواق. وقد طُبّق تقليدياً كاستراتيجية لتشجيع النمو الاقتصادي الإيجابي والتنمية. وفي سياق التكيف مع تغير المناخ، يكتسب أهمية جديدة كاستراتيجية لتنوع الاقتصاد، بعيداً عن المنتجات والأسواق والوظائف المعرضة للخطر، نحو مصادر دخل منخفضة الانبعاثات وأكثر مرونة في مواجهة تغير المناخ.

يتضمن التنوع على المستوى الكلي للاقتصاد تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمثين القاعدة الاقتصادية الصناعية والزراعية وخلق قاعدة انتاجية، وهذا يعني بناء اقتصاد سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع، يمكن أن يتم بتنوع أسواق الصادرات أو بتنوع مصادر نشاطات الاقتصاد المحلي. (Le Yin Zhang، 2000)

ويعرف أيضا على أنه استغلال وتطوير مختلف القطاعات الاقتصادية المختلفة وخلق فرص للأنشطة الاقتصادية المختلفة على نطاق واسع لتوفير فرص العمل وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. فتنفيذ سياسة التنوع الاقتصادي تقود إلى إنتاج الثروة وخلق فرص العمل والقضاء على الريع الاقتصادي وبالتالي تخفيف تعرض الاقتصاديات والمؤسسات لخطر الصدمات. (خشول،، جوان 2020)

المطلب الثاني: الهدف، أسباب ودوافع التنوع الاقتصادي

تتمثل أهداف التنوع الاقتصادي فيما يلي (مختار، 2019):

- الحد من التقلبات الاقتصادية وخاطرها وتجنب الصدمات الخارجية.
- إحلال الواردات وتنويع الصادرات من خلال تطوير القطاعات المختلفة للاقتصاد، بما يضمن زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتنمية عائدات الموازنة العامة.
- إيلاء القطاع الخاص دورا أكبر من خلال زيادة مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- فسح المجال أكثر للاستثمارات سواء كانت محلية أو أجنبية.
- تمتين الروابط بين مختلف القطاعات الاقتصادية.
- الرفع من عدد المتعاملين التجاريين في الأسواق العالمية.
- العمل على ضمان واستدامة عجلة التنمية الاقتصادية الشاملة، من خلال توفير الميكانيزمات الاقتصادية

الشاملة، عبر توفير الموارد والأدوات المطلوبة لنجاح عملية التنوع الاقتصادي. توليد الفرص الوظيفية وزيادة القيمة المضافة.

وتتمثل أسباب ودوافع التنوع الاقتصادي فيما يلي (نبيلة، نوي):

- تخفيف المخاطر: إن البلدان الأكثر تنوعا تعتبر الأقل حساسية للتقلبات الاقتصادية حيث أن المخاطر التي

تؤثر على القطاعات المختلفة ليست مرتبطة ارتباطا إيجابيا.

- تحقيق النمو الاقتصادي و استخدامه : إن النقاش حول التنوع الاقتصادي كان حاضرا في وقت مبكر جدا في نظريات النمو من خلال نموذج رونر، حيث ركز على تأثير تنوع المدخلات على النمو. واستنادا على هذا فإن تنوع المنتجات هي أيضا مهمة لتحقيق التنوع الاقتصادي. في هذه الحالة فإن الاقتصاد الذي يستطيع إنتاج سلع مختلفة وكثيرة عائدته يكون مرتفع وبالتالي يقودنا إلى التطور والنمو الاقتصادي.

- استنزاف الموارد الطبيعية: نزوب الموارد الطبيعية وتحديد النفط، الذي يعتمد عليه العديد من اقتصاديات الدول النامية يثير مسألة الاستدامة الاقتصادية المنطق الاقتصادي يتطلب تعويض الموارد بأنواع أخرى من رأس المال وذلك للحفاظ على حق الأجيال اللاحقة عند تراجع احتياطي هذه الموارد

المطلب الثالث: آليات التنوع الاقتصادي

إن التنوع الاقتصادي يعتمد على عدة آليات متبعة من طرف الدول في سبيل عدم الاعتماد على مصدر واحد وتمثل فيما يلي (جهيدة، 2018):

- تنوع الصادرات في ظل سياسة الإصلاح الاقتصادي : اتبعت العديد من الدول سياسة الإصلاح الاقتصادي في سبيل إعادة النظر في تنظيم المؤسسات الاقتصادية خاصة ومن أهم السياسات الاقتصادية الإصلاحية المتبعة وأكثرها شيوعا في البلدان النامية التي تعاني من اختلالات هيكلية أو ارتدادات ناجمة عن التحول من نمط اقتصادي إلى آخر هي:
- سياسة الضبط : حيث تهدف إلى تحقيق التوازن العام من خلال الآليات المالية والنقدية والتجارية بحيث تعمل هذه السياسة على تخفيض التضخم وتوازن ميزان المدفوعات واستقرار العملة..
- سياسة إعادة هيكلة الصناعة: وهي سياسة تهدف إلى تكييف الصناعة مع الاتجاه العام للطلب العالمي.
- سياسة الإنعاش: وتهدف في الأساس إلى تحويل النشاط الاقتصادي بعدما كان يعاني من شبه توقف في مجمل ألياته.
- تخفيض قيمة العملة ودوره في تنمية الصادرات
- دعم الصناعات المحلية، تطوير قطاع الخدمات، الاستثمار في التكنولوجيا، وتشجيع ريادة الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لخلق اقتصاد أكثر استقرارًا ومرونة .

المطلب الرابع : تعريف التنمية الاقتصادية

عادة ما تكون التنمية الاقتصادية محطة انشغال واهتمام مختلف دول العالم من اجل تحسين مستوى معيشة افراد المجتمع، وذلك من خلال خلق فرص العمل، ودعم الابتكار والابداع والأفكار الجديدة، وخلق الثروة، وتحسين جودة الحياة. وغالبا ما يتم تعريف التنمية الاقتصادية على أساس الأهداف التي تسعى لتحقيقها، والتي تشمل بناء أو تحسين البنى التحتية؛ تحفيز الاستثمارات الجديدة؛ تحسين نظام التعليم من خلال إنشاء مدارس جديدة وتحسين نوعية التكوين فيها (http://study.com/academy/lesson, 2-5-2015).

المطلب الخامس : العلاقة بين التنوع الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

-تقليل المخاطر والاعتماد على مورد واحد: في الدول التي تعتمد على مورد واحد كالنفط، فإن التنوع الاقتصادي يساعد على التخلص من التبعية لهذا المورد والاعتماد على قطاعات اقتصادية متعددة، مما يوفر استقرارًا اقتصاديًا ويقلل من مخاطر تقلبات أسعار الموارد.

-تعزيز استدامة الموارد: من خلال الاستثمار في قطاعات جديدة وتطوير قطاعات أخرى، يساهم التنوع في الاستخدام الأكثر كفاءة للموارد الطبيعية ويقلل من هدرها.

-خلق فرص عمل متنوعة: يؤدي التوسع في قطاعات اقتصادية متعددة إلى خلق فرص عمل جديدة ومتنوعة تلبي احتياجات العمالة وتساهم في رفع مستوى المعيشة.

-دعم النمو الاقتصادي الشامل: يعزز التنوع نمو الاقتصاد من خلال دمج العديد من القطاعات، مما يؤدي إلى تنمية شاملة ومستدامة بدلاً من النمو المعتمد على قطاع واحد فقط.

-الابتكار والتطوير: يشجع التنوع الشركات على الابتكار والتطوير، مما يؤدي إلى حلول جديدة وزيادة الأرباح، ويدعم النمو الاقتصادي المستدام.

-المرونة الاقتصادية: يسمح التنوع الاقتصادي للاقتصاد بالتكيف مع التحديات والتقلبات الاقتصادية، مما يجعله أكثر مرونة وقدرة على تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة على المدى الطويل.

المبحث الثاني: واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2023

حاولت مختلف الحكومات المتعاقبة على تحسين وضعية الاقتصاد الجزائري، لاعتباره اقتصادا ريعيا تتحكم فيه أسعار الأسواق الدولية، وهو ما يشكل تهديدا للأمن القومي الجزائري، وعليه فقد هدفت مختلف هذه الحكومات على التنوع الاقتصادي خاصة خلال الألفية الجديدة، محاولة بذلك بناء اقتصاد متنوع بعيدا كل البعد عن قطاع المحروقات من خلال تشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي، وتشجيع مختلف القطاعات على تحقيق الاكتفاء الذاتي خاصة في القطاع الفلاحي الذي عرف تحسنا ملحوظا في الآونة الأخيرة.

المطلب الأول : جدول يوضح تطور القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001-2023

الجدول رقم (01): تطور بعض القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001-2023

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي PIB (مليار دولار)	القيمة المضافة للقطاع الزراعي بالنسبة ل PIB (%)	مساهمة القطاع السياحي في PIB (%)	القيمة المضافة لقطاع الصناعة بالنسبة ل PIB (%)
2001	60	8.90	1.8	40.85
2002	62	8.42	1.8	39.80
2003	74	8.46	1.7	42.05
2004	92	7.73	1.6	45
2005	101	6.56	1.7	48.51
2006	124	6.37	1.6	50.90
2007	143	6.35	1.5	50.40
2008	181	5.55	1.5	51.62
2009	151	8.02	1.6	42.02
2010	178	7.54	1.5	45.26
2011	220	7.1	1.4	45
2012	228	8.05	1.4	43.23
2013	230	9.13	1.5	39.80
2014	240	9.42	1.5	38.60
2015	188	10.55	1.3	32.80

2016	181	11.07	1.4	32.25
2017	190	11.05	1.6	33.50
2018	195	11.25	1.7	35.40
2019	194	11.50	1.8	33.60
2020	165	12.85	0.60	30.05
2021	187	11.25	0.80	36.5
2022	226	10.62	1.10	43.05
2023	250	13.1	1.40	37.8

-المصدر: من إعداد الباحثة باعتماد على تقارير البنك الجزائري وإحصائيات المديرية العامة للجمارك، ومن الموقع: intrancen.org

<https://www.awras.com> كم جنت الجزائر من السياحة ارقام قياسية

- المكتب الوطني للإحصائيات - الديوان الوطني للإحصائيات

ومن خلال الجدول أعلاه سوف نقوم بتحليل كل قطاع على حدة من خلال البيانات التالية:

المطلب الأول: الناتج المحلي الاجمالي

الشكل (01) الناتج المحلي الاجمالي



المصدر : من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews 12.

يشهد الناتج المحلي الإجمالي للجزائر نمواً مدعوماً بقطاع المحروقات، حيث تجاوز 263.62 مليار دولار أمريكي في عام 2024 ويتوقع وصوله إلى حوالي 269 مليار دولار بحلول عام 2025، مما يضعه كالثالث أكبر اقتصاد في أفريقيا. يرتكز هذا النمو على انتعاش إنتاج وأسعار النفط والغاز، بينما تسعى الحكومة لزيادة الاستثمار في القطاعات غير النفطية لتحقيق تنوع اقتصادي وحماية الاقتصاد من تقلبات الأسعار العالمية، مع مواجهة تحديات مثل التضخم.

ومن خلال ملاحظتنا للشكل في الأعلى يتضح انه عرف الناتج تطورا ملحوظا من سنة 2001 الي سنة 2023 فاق 200 مليار دولار اذ انتقل من 60 مليار دولار امريكي سنة 2001 الى 263.62 مليار دولار في عام 2024 وتعود هذه الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الي ارتفاع صادرات الطاقة القوية والاحتياطات الأجنبية المرتفعة والإنفاق العام، بالإضافة إلى الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية لزيادة الإنتاج المحلي وتنويع الاقتصاد بعيداً عن الاعتماد على المحروقات،

المطلب الثاني: القيمة المضافة للقطاع الزراعي بالنسبة ل الناتج المحلي الإجمالي

الشكل (02) القيمة المضافة للقطاع الزراعي بالنسبة ل الناتج المحلي الإجمالي



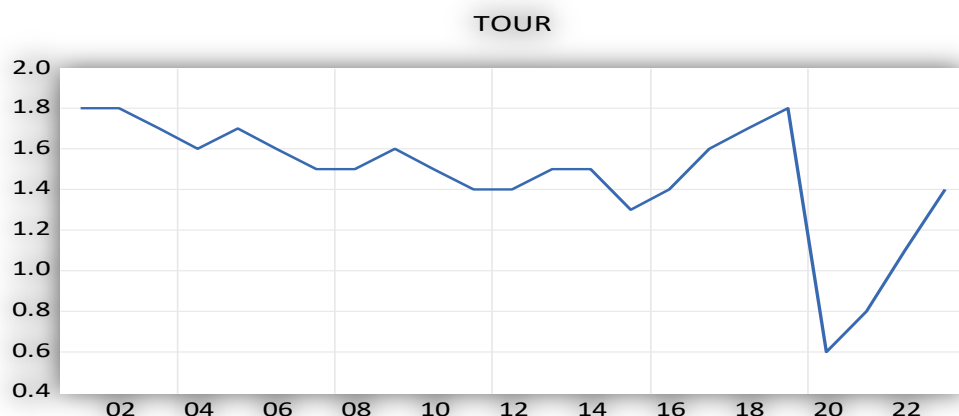
المصدر : من إعداد الباحثة باستخدام برنامج 12 Eviews.

من خلال ملاحظتنا للشكل اعلاه نرى أن القيمة المضافة بالنسبة للقطاع الزراعي ظهرت في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة الممتدة من 2001 الى غاية 2023 ويعود ذلك الى السياسة المتبعة من طرف الحكومة والتي بادرت فيها من خلال خلق برامج تنموية والهدف من هذا تطوير القطاع الزراعي مختلف المنتجات والمحاصيل الزراعية إلا أننا نلاحظ في المقابل إن نسبة المساهمة في الناتج المحلي لم تتعدى 13.01 % سنة 2020 هذا يرجع إلى النقص الفادح في

الإمكانات الزراعية في الجزائر إضافة إلى عدم الحوكمة الرشيدة في جميع البرامج والمخططات المطبقة في القطاع الزراعي

المطلب الثالث: مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي

الشكل (03) مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews 12

تراوح نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي بين دول مختلفة، حيث بلغت حوالي 10% على مستوى العالم، بينما تختلف الأرقام من بلد لآخر ففي مصر تصل إلى نحو 12% وفي السعودية وصلت إلى 8% في عام 2023 وتتجه نحو 10% بحلول عام 2030، وفي قطر يتوقع أن تتجاوز 11%، وفي الإمارات تبلغ 13% من الناتج المحلي غير النفطي حيث يظهر هذا الشكل ان نسبة مساهمة القطاع السياحي الجزائري في الناتج المحلي الإجمالي تعتبر نسبة ضئيلة وبعيدة كل البعد عن المتوسط العالمي والمقدر با 10%، والسبب يعود الى تركيز الدولة الجزائرية على قطاع المحروقات وإهمال القطاعات الأخرى،

حيث شهد القطاع السياحي في الجزائر انتعاشاً ملحوظاً بعد جائحة كوفيد-19، حيث ارتفع عدد السياح الأجانب إلى 2.2 مليون في 2023 و 2.45 مليون في 2024، مع توقعات بزيادة أكبر مستقبلاً.

المطلب الرابع: القيمة المضافة لقطاع الصناعة بالنسبة ل الناتج المحلي الإجمالي
الشكل (04) القيمة المضافة لقطاع الصناعة بالنسبة ل الناتج المحلي الإجمالي



المصدر : من إعداد الباحثة باستخدام برنامج 12 Eviews

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه ان الدولة الجزائرية اهتمت بالقطاع الصناعي مما ساهم في تحسين مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي حيث خصصت الدولة اغلفة مالية معتبرة للنهوض بهذا القطاع من بينها برنامج الإنعاش الاقتصادي (2004-2001) بغلاف مالي قدر ب 1216 مليار دينار والبرنامج التكميلي لدعم النمو (2009-2005) بغلاف مالي 9680 مليار دينار بالإضافة إلى برنامج توطيد النمو (2010-2014) بغلاف مالي 21214 مليار دينار.

المبحث الثالث: الدراسة القياسية

المطلب الأول : إجراءات ومنهجية الدراسة

لقد أسسنا هذه الدراسة على بيانات سنوية خاصة بالتنمية الاقتصادية (PIB) وسلسلة الزمنية الخاصة بالقيمة المضافة للقطاع الزراعي (AGRI) في PIB وسلسلة الزمنية الخاصة بمساهمة PIB القطاع السياحي (TOUR) في PIB على 23 مشاهدة سنوية (2001-2023)، وعليه تم بناء النموذج القياسي كمايلي :

$$PIB = C + \alpha AGRI + \beta TOUR$$

المطلب الثاني: اختبار استقرارية

للكشف عن إمكانية وجود جذر الوحدة منعدمه تستخدم مجموعة من اختبارات من خلال حزم من البرمجيات الجاهزة، ونعتمد في دراستنا على اختبار فيليبس بيرون (PP).

عند إجراء اختبار فيليبس بيرون (PP) على السلسلتين، تحصلنا على النتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): اختبار فيليبس بيرون

	الفرق الاول			عند المستوى		
	الحد الثابت	الاتجاه العام	بدون	الحد الثابت	الاتجاه العام	
بدون			بدون			
0.001	0.006	0.03	0.9	0.5	0.6	PIB
0.0001	0.002	0.005	0.9	0.9	0.2	AGRI
0.0000	0.0000	0.0005	0.3	0.09	0.1	TOUR

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على برنامج 12Eviews.

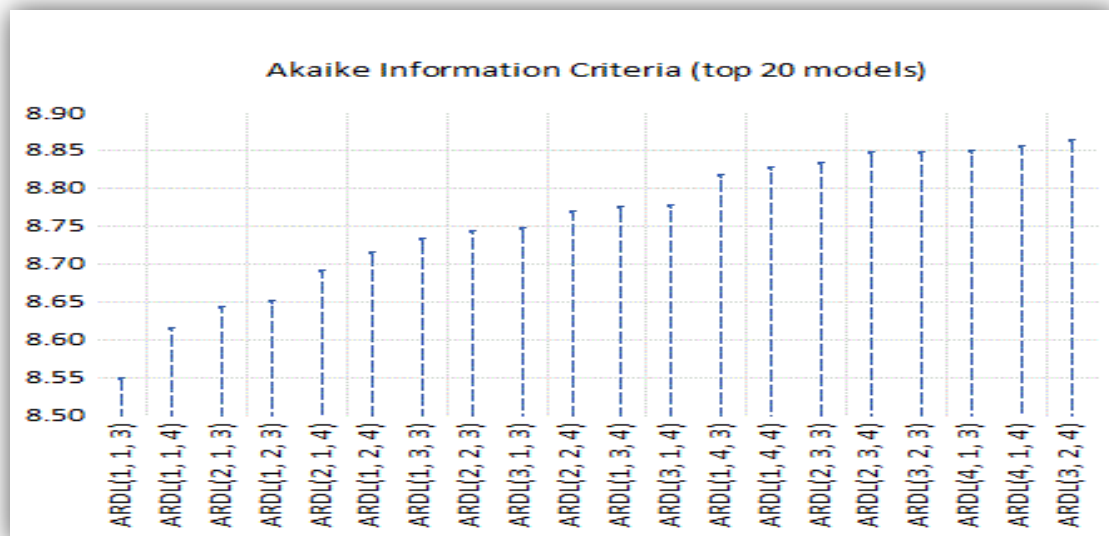
إن السلاسل PIB, AGRI, TOUR مستقرة و متكاملة من الدرجة الأولى.

المطلب الثالث: استعمال نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)

➤ تحديد فترات الإبطاء المثلى:

يتم تحديد فترات الإبطاء المثلى للنموذج باستخدام معيار (AIC) والنتائج المتحصل عليها متمثلة في الشكل التالي.

الشكل رقم (05): نتائج تحديد الدرجة المثلى للتأخر الزمني.



المصدر : من إعداد الباحثة باستخدام برنامج 12 Eviews.

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن أقل قيمة لمعيار (AIC) وأن فترة الإبطاء المثلى لنموذج الدراسة تتمثل في النموذج $ARDL(1,1,3)$.

وبعد إجراء عملية تقدير النموذج تحصلنا على النتائج الموضحة في الجدول التالي.

الجدول رقم(03): نتائج التقدير بطريفة ARDL

Date: 08/24/25 Time: 22:47 Sample (adjusted): 2004 2023 Included observations: 20 after adjustments Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection) Model selection method: Akaike info criterion (AIC) Dynamic regressors: C (4 lags, automatic): AGRI TOUR Number of models evaluated: 100 Selected Model: ARDL(1, 1, 3) Note: final equation sample is larger than selection sample				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
PIB(-1)	0.892564	0.109652	8.139964	0.0000
AGRI	-22.13834	5.419622	-4.084849	0.0015
AGRI(-1)	16.18359	4.801479	3.370543	0.0056
TOUR	-15.48566	15.74304	-0.983651	0.3447
TOUR(-1)	-6.943843	16.69127	-0.416017	0.6847
TOUR(-2)	-36.66286	15.58520	-2.352415	0.0366
TOUR(-3)	-55.37113	20.20314	-2.740718	0.0179
C	256.9756	64.50337	3.983910	0.0018
R-squared	0.931997	Mean dependent var	183.2000	
Adjusted R-squared	0.892328	S.D. dependent var	44.13568	
S.E. of regression	14.48240	Akaike info criterion	8.472919	
Sum squared resid	2516.878	Schwarz criterion	8.871212	
Log likelihood	-76.72919	Hannan-Quinn criter.	8.550670	
F-statistic	23.49463	Durbin-Watson stat	1.863742	
Prob(F-statistic)	0.000004			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model

المصدر : من إعداد الباحثة باستخدام برنامج 12 Eviews.

إن الجدول أعلاه يوضح نتائج تقدير نموذج ARDL وكانت التفسيرية للنموذج المقدر ($R^2 = 0.93$) أي أن المتغيرة المستقلة الداخلة في النموذج المقدر تفسر بـ 93% من التغيرات في المتغير التابع، والباقي يرجع إلى عوامل أخرى .

➤ اختبار وجود علاقة تكامل مشترك أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل عن طريق اختبار الحدود (Bounds Test).

إن استعمال اختبار الحدود للكشف عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، ونتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): نتائج اختبار Bounds Test

K	Value	Test Stat
2	6.97	F-Stat
I1 Bound	I0 Bound	Signi
3.35	2.63	10%
3.87	3.1	5%
4.38	3.55	%2.5
5	4.13	1%

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews12

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة (F-Statistics) المحسوبة تقدر بـ 6.97 وهي أكبر من القيمة الجدولية العظمى عند مستوى معنوية 5%، وعليه وجود علاقة توازنية طويلة الأجل أي نرفض فرضية العدم.

المطلب الرابع: اختبارات صلاحية النموذج

سنحاول اختبار النموذج المقدر بالاعتماد على مجموعة من الاختبارات.

✚ مشكلة الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين والارتباط الذاتي:

باستعمال برنامج Eviews12 تحصلنا على النتائج الموضحة في الجدولين التاليين:

الجدول رقم (05) : اختبار الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistique	0.10	Prop.F	0.90
Obs R-squared	0.41	Prob.Chi-Square	0.81
Heteroskedasticity Test:ARCH			
F-statistique	0.25	Prop.F	0.61
Obs R-squared	0.28	Prob.Chi-Square	0.59

المصدر : من إعداد الباحثة باستخدام برنامج 12Eviews

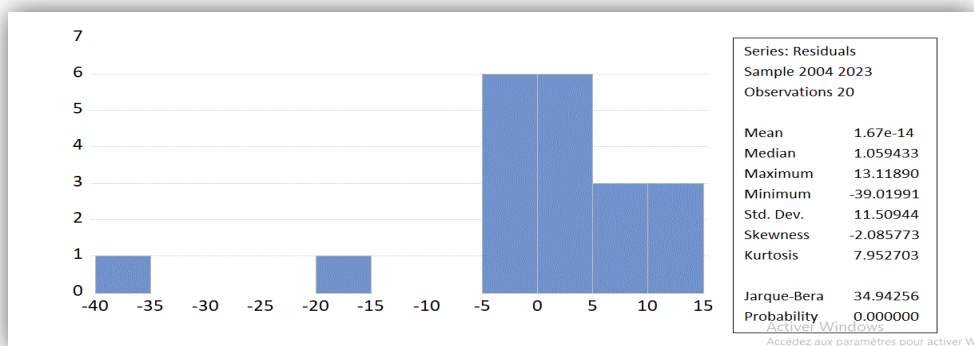
نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن النموذج المقدر خال من الارتباط التسلسلي أي نقبل فرضية عدم التي تقضي بعدم وجود ارتباط تسلسلي بين البواقي لأن قيمة F و Chi-Square غير معنوية عند مستوى 5% ونرفض الفرضية البديلة بوجود الارتباط التسلسلي.

كما نلاحظ أيضا أن النموذج يخلو من مشكلة عدم تجانس التباين لأن قيمة F و Chi-Square غير معنوية عند مستوى 5% .

اختبار فرضية التوزيع الطبيعي (Jack-Berra):

إن الاختبار يسمح لنا بتحديد ما إذا كانت الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي، والنتائج موضحة في الشكل التالي:

الشكل قم (06) : نتائج اختبار التوزيع الطبيعي



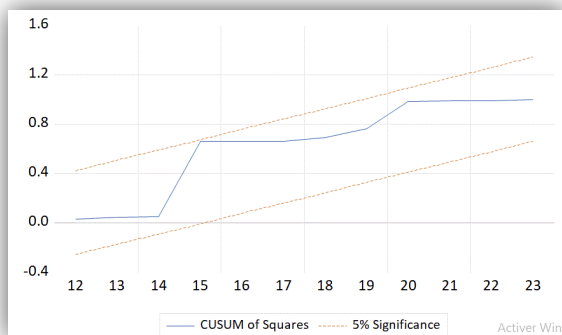
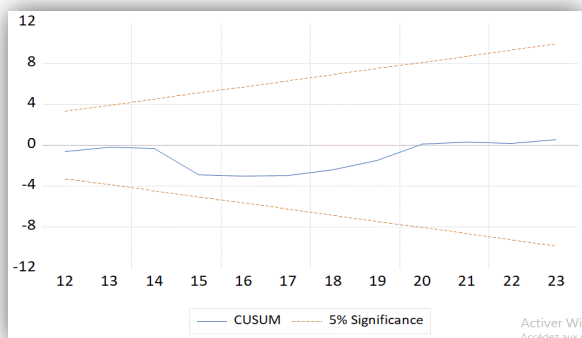
المصدر : من إعداد الباحثة باستخدام برنامج 12Eviews

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن الأخطاء لا تتبع التوزيع الطبيعي لأن $P < 0.05$.

✚ اختبار استقرارية النموذج المقدر:

لاختبار استقرارية النموذج المقدر نستعمل الاختبارين (CUSUM Squares, CUSUM)، والنتائج موضحة في الشكلين التاليين.

الشكل رقم (07): نتائج اختبار CUSUM of squares and CUSUM



المصدر : من إعداد الباحثة باستخدام برنامج 12Eviews

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه. ان نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج المقدر والذي يتضح من خلاله أن كل من المجموع التراكمي للبواقي والمجموع التراكمي لمربعات البواقي تتحرك داخل حدود معنوية 5% مما يؤكد أن النموذج مستقر هيكليا.

➤ تقدير نموذج تصحيح الخطأ:

بعد التأكد من سلامة النموذج المقدر ووجود علاقة طويلة الأجل سنقوم بتقدير معلمات الأجل القصير (نموذج تصحيح الخطأ) والأجل الطويل وفق منهج ARDL، والنتائج موضحة في الجدول التالي.

الجدول رقم (06) : نتائج نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الأجل .

الأجل القصير				
المتغير	Coefficient	Std.error	t-stat	Prob
D(AGRI)	-22.16	3.75	-5.90	0.0001
D(TOUR)	-15.48	11.72	--1.32	0.21
CointEq(-1)*	-0.10	0.18	-5.90	0.0001
Cointeq=PIB-(-55.4258*AGRI-1065.4079*TOUR+2361.8880)				
الأجل الطويل				
المتغير	Coefficient	Std.error	t-stat	Prob
AGRI	-55.42	65.24	-0.84	0.41
TOUR	-1065.408	1052.344	-1.01	0.33
C	2391.888	2281.437	1.04	0.31

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج 12Eviews .

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معلمات نموذج الأجل القصير AGRI معنوي عند مستوى معنوية 5%، ومعلمة TOUR غير معنوية، أما معلمة تصحيح الخطأ CointEq(-1)* فقد بلغت (-0.10). وهي معنوية، ونلاحظ أن 10% من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في واحدة الزمن (سنة واحدة) من أجل العودة إلى الوضع التوازني طويل الأجل إذ أنه يتم تصحيح الانحرافات تجاه القيمة التوازنية طويلة الأجل في مدة قدرها 10 سنوات .

أما في الأجل الطويل فنلاحظ أن القيمة المضافة في القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي يؤثر إيجاباً على الناتج المحلي الإجمالي أي مع التنمية الاقتصادية ولها تأثير غير معنوي وبالمثل فإن مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي لها تأثير موجب على التنمية الاقتصادية ولها تأثير غير معنوي .

خاتمة

يمكن اعتبار التنوع الاقتصادي من بين المواضيع الأكثر أهمية في الاقتصاد الجزائري نظرا للأضرار التي تصيب الاقتصاد نتيجة انخفاض في أسعار المحروقات، ورغم المجهودات المبذولة من طرف الدولة لأجل الخروج من دائرة الاقتصاد الريعي، والتوجه نحو الاقتصاد أكثر صلابة يعتمد على التنوع، فإن نسبة مساهمة التنوع الاقتصادي في التنمية الاقتصادية فهي جد ضعيفة مقارنة مع المقاييس العالمية.

ولقد حاولنا من خلال هذه الدراسة دراسة أثر التنوع الاقتصادي (قمنا بدراسة القيمة المضافة للقطاع الزراعي على PIB ومساهمة القطاع السياحي على PIB) على التنمية الاقتصادية (الناتج المحلي الإجمالي PIB) في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) خلال الفترة 2001-2023، وبعد التأكد من استوفاء شروط تطبيق نموذج ARDL، تم إجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود Bound test، الذي أثبت وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين القطاع الزراعي والقطاع السياحي على التنمية الاقتصادية، وبعد تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الأجل بين المتغيرين توصلنا إلى النتائج التالية:

- وجود أثر معنوي القيمة المضافة لقطاع الزراعة في الناتج على التنمية الاقتصادية في الأجل القصير.

- وجود أثر غير معنوي لمساهمة القطاع السياحي في الناتج على التنمية الاقتصادية في الأجل القصير.

- وجود أثر غير معنوي موجب القيمة المضافة لقطاع الزراعة في الناتج على التنمية الاقتصادية في الأجل الطويل.

- وجود أثر غير معنوي موجب لمساهمة القطاع السياحي في الناتج على التنمية الاقتصادية في الأجل الطويل.

- انحرافات الأجل القصير تصحح بنسبة 10 % تجاه القيمة التوازنية طويلة الأجل خلال 10 سنوات.

- بعد دراسة التكامل المشترك من خلال نموذج ardl، تبين أنها توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين القطاع الزراعي والقطاع السياحي على التنمية الاقتصادية، بمعنى أن تأثيرها ضعيف في الأجل

القصير نتيجة النمو الربعي للاقتصاد الجزائري، حيث تمثل الصادرات النفطية نسبة 91.14% من إجمالي الصادرات سنة 2023.

- مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر تُعدّ ضعيفة حاليًا، حيث لا تتجاوز نسبة معينة من الناتج المحلي.

- مساهمة قطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر في تحسن ملحوظ مقارنة بالسنوات الماضية.

التوصيات والمفترحات

توصي هذه الدراسة بما يلي:

- جهود الدولة لتفعيل القطاع السياحي وتنميته من خلال جذب السياح وتعزيز البنية التحتية
- العمل على الاستفادة من مداخل النفط في دعم القاعدة الإنتاجية.
- توجيه الاهتمام إلى قطاعات الصناعة والزراعة من أجل الوصول إلى قاعدة إنتاجية.
- العمل على تشجيع الفكر المفاوالاتي لدى الشباب.
- دعم المؤسسات الناشئة والتي تساهم بدرجة كبيرة في التنمية الاقتصادية.
- انتهاج سياسة مدروسة في مجال ترقية مناخ الاستثمار لجذب المستثمرين المحليين والأجانب في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات.
- جذب الاستثمارات الأجنبية لنقل التكنولوجيا واكتساب المهارات.

المراجع:

1. <http://study.com/academy/lesson/what-is-economic-development-definition-examples.html> accessed on- (2015-5-2).
2. (بلا تاريخ). <https://www.aps.dz/ar/sante-science-technologie/103841-78-44>.
3. John L. Cornwall. (2018/10/04). economic growth. www.britannica.com, Retrieved 30-5-2019. Edited.
4. science-technologie. (2021/03/20). <https://www.aps.dz/ar/sante-science-technologie/103841-78-44>.
5. U Le Yin Zhang. (2000). workshop on Economic Diversification. Tehran, Islamik republic of iran (الصفحات 29-33). (United Nations. pp 29-33).

6. Xheneta Sopjani .(2019). Challenges and Opportunities for Startup Innovation and Entrepreneurship as tools, An honors Society Project, RIT Kosovo (A.U.K), Republic of Kosovo (صفحة 08.p:).
7. أحمد خليل خليل. (1997). *عجم المصطلحات الاقتصادية*. بيروت ص 66: دار الفكر اللبناني.
8. اسماعيل صاري . بوضياف مختار. (2019). سبل التنوع الاقتصادي لتنويع التنمية وللتخفيف من حدة الصدمات النفطية. (صفحة ص 398). مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 10، العدد .،
9. العياطي جهيدة. (2018). إشكالية تنوع و تنمية الصادرات خارج المحروقات و أثرها على النمو الاقتصادي -دراسة قياسية أثير الصادرات النفطية وغير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر-. بتصرف (صفحة ص 10). المركز الجامعي تندوف: مجلة علمية دولية محكمة متخصصة في الميدان الاقتصادي العدد 2.
10. تومي صالح. (2003). *ميادئ الاقتصاد الكلي*. الجزائر : دار اسامة للطباعة والنشر ص 295 بتصرف.
11. دنيق خشول،. (جوان 2020). التنوع الإقتصادي في الجزائر: الواقع وإمكانية التحقيق. (صفحة 203). مجلة الدراسات اقتصادية، المجلد 7 العدد .،
12. دوافع الإستثمار في الجزائر. (تاريخ الاطلاع 2025/08/11). <https://aapi.dz/ar/raisons-dinvestir-en-.algerie-ar>
13. رايح تركي. (1990). *اصول التربية والتعليم*. ط2، بن عكنون ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية .
14. سعدي وصاف. (2004). *اثر تنمية الصادرات على النمو الاقتصادي في البلدان النامية*. جامعة الجزائر ص 62: اطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية غير منشورة .
15. شريفة بوالشعور. (2018). دور حاضنات الاعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة، دراسة حالة الجزائر. *المجلد الرابع* (صفحة ص 420). جامعة 20 اوت، سكيكدة، الجزائر: مجلة البشائر الاقتصادية.
16. عبد العزيز الغريب صقر،. (2005). "الجامعة و السلطة" دراسة تحليلية للعلاقة بين الجامعة والسلطة. (صفحة ص 39). الدار العالمية للنشر والتوزيع، القاهرة.،
17. عويسي. (بلا تاريخ).

18. فرص الاستثمار في الجزائر. (بلا تاريخ). <https://aapi.dz/ar/raisons-dinvestir-en-algerie-ar>. تاريخ الاطلاع 2025/08/12.
19. كمال عويسي. (2019). أهمية التعليم المقاولاتي في تعزيز الثقافة المقاولتية للطلبة. /المجلد 12 (صفحة ص 1042). الجزائر - بتصرف: مجلة الواحات للبحوث والدراسات.
20. محمد هامي، عمرو هامي ملود قنوش. (2020). المؤسسات الناشئة ودورها في الانتعاش الاقتصادي في الجزائر . بؤيرة الجزائر : مخبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التطور المحلي.
21. ميشيل نودارو. (2006). *التنمية الاقتصادية (ترجمة وتعريب محمود حسن حسين ومحمود حامد حمود)*. المملكة العربية السعودية الرياض : دار المريخ للنشر .
22. نبيلة، نوي. (بلا تاريخ). التنوع الاقتصادي والنمو المستدام في الدول النفطية.. (صفحة ص 181 182). مجلة الحقوق والعلوم الانسانية -العدد 35(1).